على تقديم المطالب الى السلطات البريطانية، بل توجهت، أيضاً، الى عصبة الامم. فضمن مذكرة شاملة وجهتها اللجنة التنفيذية الى عصبة الامم تطرقت الى واقع الاضطهاد الفادح الواقع على الفلاح الفلسطيني، وطالبت بتحسين أوضاعه من خلال تطوير الجمعيات التعاونية، وانشاء نظام عادل للقروض الزراعية، واعادة فتح البنك الزراعي الذي كان موجوداً ابّان الحكم التركي والذي اغلقته سلطات الانتداب، والغاء ضريبة العشر التي هي نوع من الضريبة المباشرة. وانتقدت اللجنة التنفيذية للمرأة تقرير «لجنة رابارد» لعصبة الامم المتعلق بأوضاع الأرض والفلاحين، فهذه اللجنة وجدت «ان من الاسهل تبرير وانصاف تصرفات سلطة الانتداب، بدل ان تستمع للمعارضة الفلسطينية، افراداً وجماعات، في ردها على أية ملاحظات أو مزاعم زائفة بالرغم من أحقية المعارضة في المثول أمام اللجنة. ولم يبق أمام العرب من وسائل لاطلاع أعضاء اللجنة أو عصبة الامم على مطالبهم ومأساتهم وموقفهم الحقيقي طلباً للانصاف، الاّ المذكرات العامة. وفي كثير من الحالات، فان مطلب اقامة حكومة وطنية كان سبباً كافياً للجنة الى اغفال المذكرة تماماً»[٣٤]. أمّا بالنسبة للموظفين، فقد احتجت اللجنة التنفيذية للحركة النسائية على سياسات سلطات الانتداب التي قامت بفصل عدد كبير من الموظفين والتمييز في التعيين بين الموظفين العرب واليهود، ومحاولة تعيين الفلسطينيين بهدف كسب ولائهم السياسي وشقّ الصفوف الفلسطينية، فقد «بذلت [سلطات الانتداب] عناية كبيرة في اختيار هؤلاء الموظفين من العائلات الكبيرة، اذ كان يفضل، دائماً، ابن العائلة ذات النفوذ على غيره، والهدف واضح بالطبع، فاذا لم يكن من أجل تعاون هذه العائلات مع الحكومة فعلى الاقل ضمان صمتها. وقد أثارت هذه السياسة شقاقاً كبيراً بين العائلات، وكشفت عن نزعة المندوب السامي الحالي الى إثارة النعرات العائلية التي نسيها الناس منذ زمن. بينما نجد انه في حالة وصول يهودي ألماني اوروبي الى البلاد، يجد وظيفة في احد مكاتب الحكومة دون عناء»[٣٥].

كانت الخطوة الاهمّ والاكثر جرأة في كل هذه التحركات قرار اللجنة التنفيذية بالقيام بمظاهرة احتجاج على زيارة كل من وزير المستعمرات البريطاني، اللورد سونيتون، وقائد قوات الحلفاء في فلسطين في أثناء الحرب، اللورد اللنبي، الى فلسطين. وجاءت الخطوة في ظل تصاعد النضال الوطني الفلسطيني واحتدام المواجهة مع سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين. وربما اكتسبت هذه المظاهرة اهميتها الاستثنائية من زاويتين: الاولى، ان المظاهرة كتعبير عن شكل من أشكال النضال تجاوزت موقف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الذي اتسم بالتردد والتراجع عن تطبيق سياسة المقاطعة. فالحاج امين الحسيني، مثلاً، لم يكن مقتنعاً ان فكرة المقاطعة «قد آن أوانها وجاء زمنها»[٣٦]. الزاوية الثانية، ان المظاهرة جاءت تحدياً سافراً لبلاغات سلطات الانتداب التي صدرت بمنع المظاهرات حيث جاء في احدها: «يحذر جميع الجمهور بأن كل مَنْ يبقى منهم في تجمّع أو بالقرب منه، حال وقوع شغب أهلي، يعرض نفسه للخطر الشديد حتى ولو كان متفرجاً غير مقاوم»[٣٧]. الأهمّ من ذلك، ان المظاهرة النسائية، هذه المرة، لم تخرج بمظاهر الابهة، كما كان الحال في المظاهرة السابقة، بل خرجت في ظروف صعبة وقاسية، فـ «الامطار الغزيرة، وعيون البوليس المتربصة، فشلت في اعاقة مسيرة السيدات وايقاف تنفيذ برنامجهن الكامل. ففي ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٣، غادر موكب النساء مكاتب اللجنة التنفيذية للمرأة ماراً عبر شوارع القدس الى مسجد عمر»[٣٨]. ولأول مرة في التاريخ تقف سيدة مسيحية هي ماتيلد مغنم من على منبر مسجد عمر بن الخطاب تلقي خطبة في المتظاهرات، قالت فيها: «هذه هي المرة الثانية في تاريخ حركتنا التي نقوم فيها بمظاهرة، ونحن بهذا نريد ان نوصل لاسماع العالم كله الحالة السيئة التي وصلنا اليها